تحليل بيئة الأعمال الخارجية لإنشاء صناديق الوقف النقدي في الجزائر وفق نموذج PESTEL: تحليلات ومقترحات

Analysis of the external business environment for establishing cash waqf funds in Algeria according to the PESTEL model: Analytics and suggestions

عبد القادر قداوي

جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- الجزائر، aek.keddaoui@gmail.com

الاستلام: 2023/06/11 القبول: 2023/06/26 النشر : 2023/06/30

ملخص:

تستهدف هذه الدراسة تحليل بيئة الأعمال الخارجية لاكتشاف فرص وتهديدات إنشاء صناديق الوقف النقدي في الجزائر على ضوء نموذج (PESTEL)، وابتداء بتعريف مفاهيم ومصطلحات الدراسة ومرورا على شرح النموذج والتعرّف على مكوناته الستة، وقفنا مطولا عند تحليل الوضع الراهن للجزائر، طلبا لاستنطاق ظروف البيئة الخارجية حتى نتمكن من الوصول إلى نتائج توضح إمكانية إنشاء الصندوق من عدمه.

وخلصت الدراسة بعد الوقوف على تحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية ومعرفة علاقاتها وأثارها، أن البيئة مناسبة والفرصة سانحة وأغلب المتغيرات الخارجية معينة، خصوصا بعد إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة باعتباره مؤسسة وقفية مستقلة تعنى بتطوير الوقف وترقية أدواته ووسائله وتجويد مخرجاته واستدامة آثاره، بما يحقق أمثل تنمية اجتماعية وخيرية واقتصادية، وفق أحسن السياسات وأصوب المسارات.

الكلمات المفتاحية: بيئة الأعمال، الديوان الوطني للأوقاف والزكاة، صناديق وقفية، التمويل الوقفي، نموذج (PESTEL)

رموز jel: .**D02, H23, I31, L31, M14, Z13**

Abstract:

This study aims to analyzing the external business environment to discover the opportunities and threats of establishing cash waqf funds in Algeria in the light of the (PESTEL) model, Starting with defining the concepts and terminology of the study, passing through the explanation the model and identifying its six components, we stopped at length to analyzing the current situation in Algeria, in order to investigate the conditions of the external environment so that we can reach results that show the possibility of establishing the fund or not.

The study concluded, after examining the analysis of political, economic, social, technological, environmental and legal factors and knowing their relationships and effects, that the environment is suitable, the opportunity is favorable, and most of the external variables are helped, especially after the establishment of the National Office of waqf and Zakat as an independent waqf institution concerned to develop the waqf and the promotion of its tools and sustainability of its effects, including It achieves optimal social, charitable and economic development, according to the best policies and the right paths.

Keywords: Business Environment, National waqf and Zakat Office, waqf Funds, waqf Funding, (PESTEL) Model.

(JEL) Classification : D02, H23, I31, L31, M14, Z13.

1. مقدمة:

1.1. إشكالية الدراسة:

تعتبر المؤسسات الوقفية من العناصر الهامة والفعالة في النسيج المؤسسي الخيري، والتي لا تنفك تؤثر في البيئة التي تنشط بها من حيث حصر النقائص والاحتياجات وتلبية الضروريات والمتطلبات، لتعمل على تحسين الظروف المعيشية للناس وتنمية المجتمعات من خلال أدوات الأعمال الخيرية والاجتماعية. وفي هذا السياق، تأتي أهمية تحليل أعمال المؤسسة الوقفية وتقييم أدائها وأدواتها كصناديق الوقف النقدي من خلال استخدام أدوات تحليل البيئة الخارجية لنموذج PESTEL، بعوامله الستة.

ومن خلال تطبيق هذا النموذج على مؤسسة صندوق الوقف النقدي في الجزائر، سيتمكن الباحثون من تحديد العوامل الخارجية الرئيسية التي تؤثر على إنشاء الصندوق وتمويله واستدامة أنشطته وفعالية أدائه، حتى تتمكن من تحديد الإجراءات اللازمة والسياسات المناسبة لتحسين أدائها وزيادة نطاق تأثيرها الخيري وتعزيز الثقة بها ورفع أثرها الاجتماعي وتجويد نشاطها المالي في المجتمع المحلي.

لذلك فإن هذه الدراسة ستوفر أدوات تحليلية ومخرجات منهجية ومعرفة موثوقة للمؤسسات الوقفية الأخرى في الجزائر وخارجها لتحليل أعمالها وتقييم أدائها باستخدام العوامل الخارجية الستة لنموذج PESTEL.

السؤال الرئيس:

على ضوء مخرجات نموذج PESTEL، هل تسمح البيئة الخارجية في الجزائر بإنشاء صناديق الوقف النقدي؟

الأسئلة الفرعية: لعلّ أهم ما يتفرع عن السؤال الرئيس السابق، أسئلة فرعية هي الموالية:

- مما يتألف نموذج PESTEL، وما أهميته بالنسبة للمؤسسات الوقفية؟
- كيف يُعتمد على نموذج PESTEL بصفة عامة في تحليل البيئة الخارجية لدراسة الإقدام أو الاحجام عن إنشاء مؤسسات وصناديق وقفية نقدية؟
- ما الذي يفصح عنه تحليل الوضع الراهن للجزائر بخصوص إمكانية إنشاء صناديق وقفية نقدية وتمويلها على ضوء تحليل العوامل الخارجية لنموذج PESTEL؟

2.1. فرضيات الدراسة: تقوم هذه الدراسة على الفرضيات الأتية:

– عوامل البيئة السياسية في الجزائر تؤثر على إمكانية إنشاء صناديق الوقف النقدي، منها الاستقرار السياسي والسياسات والتشريعات المحلية المتعلقة بالوقف والتمويل في وجود هذه الصناديق ونموها ونجاحها واستدامتها.

– تؤدي العوامل الاقتصادية دورًا هامًا في نجاح صناديق الوقف النقدي في الجزائر، حيث يؤثر معدّل الدخل الوطني والبطالة وتحسن القدرة الشرائية وكذا الاستقرار الاقتصادي على قدرة هذه الصناديق على تحقيق عوائد مالية خيرية ذات أثر اجتماعي.

– تؤثر العوامل الاجتماعية على قبول وتبني صناديق الوقف النقدي في الجزائر، ومنها التغيرات الديموغرافية والمستويات الاجتماعية، وتزايد الجمعيات الخيرية والثقافية، وكذا العادات والتقاليد التكافلية للجزائريين.

– تساهم العوامل التكنولوجية مساهمة جادة في تطوير وإدارة وتسويق صناديق الوقف النقدي في الجزائر، إذ تؤثر التقنيات المالية المبتكرة والتقنيات الجديدة وتوسّع التواصل الاجتماعي والدفع الالكتروني، على كفاءة العمليات وتوفير الخدمات للمستفيدين من هذه الصناديق الوقفية النقدية.

– ثمة عوامل بيئية تؤثر على إنشاء الصناديق الوقفية في الجزائر وعلى تمويلها بداعي تلبية ضروريات وحاجيات المحتاجين، كما أن هناك مجالات بيئة تصلح لاستثمار أصول الصندوق الوقفي النقدي في الجزائر.

– تؤثر العوامل القانونية على صناديق الوقف النقدي في الجزائر، وبخاصة القوانين المتعلقة بالضرائب والتشريعات المالية وتنظيمات العمل الخيري والقوانين التنظيمية ذات الصّلة والاهتمام.

3.1. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تحليل بيئة الأعمال للوصول إلى إنشاء صناديق الوقف النقدي في الجزائر وفق نموذج PESTEL، اعتمادا على نتائج علمية موثوقة قائمة على أسس منهجية واضحة، طلبا لتقديم نتائج تعين وتثير الرغبة في إنشاء الصندوق بما نخلص إليه إن شاء الله تعالى من مقترحات، وهذه بعض جوانب الأهمية لهذه الدراسة:

– التعريف بإدارة الأعمال الوقفية والترغيب بدراستها للحِجاج بها، وبيان نجابة مخرجاتها وصلاحية العمل بنتائجها.

– بيان ملائمة البيئة في الجزائر لتبني إنشاء صناديق وقفية لأغراض وأهداف متنوعة: كالصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية وسواها.

– تعزيز دور المؤسسات الوقفية وصناديق الوقف النقدي في المجتمعات الإسلامية، تجاه الفقراء والمحتاجين.

– تحسين الظروف المعيشية للأفراد في الجزائر، بما تسهم به الصناديق الوقفية للغرض المسمى وهو ما يتحقق إن توفرت شروطه وانتفت موانعه، بتوفير خدمات تساعد الأفراد على تحسين وضعهم المادي والاجتماعي.

– تحسين الأداء والتأثير الخيري والكفاءة التشغيلية للمؤسسات الوقفية عامة وأدواتها من صناديق أو صكوك.

– استكشاف الفرص ومعرفة التحديات، للعناية بها أو التخلص منها لتحسين أداء الصندوق الوقفي بالجزائر.

– تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق الجزائري من خلال نموذج PESTEL.

– تطوير استراتيجيات المؤسسات الوقفية وتصميم سياسات داعمة لأدواتها الخيرية ذات الأثر الاجتماعي.

– تعزيز الحوكمة بتطوير خطط وبرامج وتشريعات فعالة، تضمن الشفافية والمساءلة والتميز في الجوانب العملية والمالية والمحاسبية والقانونية والإدارية للمؤسسات والصناديق الوقفية.

– تحليل أعمال المؤسسة الوقفية وتقييم أدائها، وبيان أهميتها في اتخاذ القرارات والدخول في أنشطة وأعمال خيرية هادفة ملبيةً للحاجات وموفِيةً بالمتطلبات.

– الإسهام في تطبيق خطة محكمة ورسم سياسة واضحة للوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة، وتحقيق أفضل أداء وأجود مخرجات بخصوص المؤسسة الوقفية الجزائرية وأدواتها الاستثمارية والتمويلية.

4.1. محاور الدراسة:

تحقيقا للأهداف أعلاه تنتظم هذه الدراسة على المحاور التالية:

– تعريف المفاهيم المتعلقة بالأعمال الوقفية وصندوق الوقف النقدي في الجزائر، بما في ذلك أهداف المؤسسة والخدمات التي تقدمها.

– شرح نموذج PESTEL وتفسير العوامل الستة التي يعتمد عليها، وتوضيح كيفية استخدام هذا النموذج في تحليل أعمال المؤسسة الوقفية وأدواتها كالصناديق الوقفية وسواها.

– تحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية التي تؤثر على أداء صندوق الوقف النقدي في الجزائر على ضوء مخرجات نموذج PESTEL، مع الإشارة إلى الفرص والتحديات.

– تقديم توصيات عملية وملموسة لتحسين أداء صندوق الوقف النقدي في الجزائر وزيادة تأثيرها في المجتمع المحلي، بناءً على نتائج التحليل والتقييم.

2. تحديد مفاهيم: بيئة الأعمال، وصندوق الوقف النقدي، ونموذج PESTEL

من الضروري بمكان وقبل الولوج في عمق هذه الدراسة والاقبال على تحليل عوامل النموذج المختار، يلزمنا أن ذكر نبذة مختصرة عن المفاهيم والمصطلحات الأساسية الأكثر تداولا في هذا البحث، وهي:

1.2. بيئة الأعمال: في الاصطلاح وباعتبار المركب اللفظي من الضروري أن نقف على:

1.1.2. إدارة الأعمال: عُرفت بتعاريف متعدّدة أهمها:

"وظيفة هادفة يقوم بها المدراء ترتكز على مجموعة من المبادئ، وتسعى الإدارة إنجاز أعمال معينة لتحقيق أهداف محدّدة". (الحريري، 2016، صفحة 15)

كما تعني إدارة الأعمال (Business Management) تسيير شؤون الشركة بواسطة المديرين الذين يضمنون من خلال معرفتهم الإدارية أن الشركة تتفاعل بشكل صحي مع بيئتها لتحقيق النتائج المتوقعة. تسعى الإدارة إلى ضمان استمرارية الشركة كمؤسسة مستمرة من خلال ضمان بقاءها رابحة وسائلة وسائل السيولة. ويتم ذلك من خلال التحكم المضني في التخطيط والتوظيف والتوجيه وتنظيم الموارد. (Kashyap، 2023)

كما يشير مصطلح إدارة الأعمال إلى: "الإشراف على عمليات الأعمال التجارية وإدارة الموظفين والموارد والمالية والتسويق والإنتاج وغيرها من الجوانب الأخرى المتعلقة بالعملية التجارية". (emeritus، 2022)

2.1.2. أمّا بيئة الأعمال فعرّفت بأنّها: "الإطار الذي يضمّ مجموعة العوامل الداخلية والخارجية المؤدية إلى خلق فرص وتهديدات للمنظمات والمؤسسات، وتشير البيئة الداخلية إلى تلك العوامل تنشأ وتتغيّر داخل المنظمة فتؤثر فيها وتؤثر المنظمة بدورها في العوامل، غير أنّها تستطيع تغييرها، أمّا البيئة الخارجية فتشمل مجموع القطاعات البيئية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتكنولوجية التي تعمل منظمة الأعمال في إطارها وتتأثر بها وتتبادل التأثير معها". (عطا الله و بن حبيب، 2014، صفحة 302)

3.1.2. أما البيئة الوقفية، فهي: "الجو الذي ينشأ فيه النظام الوقفي ويأخذ منه مكوناته ويستمد منه قوانينه وتشريعاته ويمارس فيه نشاطه ويحقق فيه أهدافه، ومنها يأخذ مدخلاته وإليها يقدم مخرجاته الوقفية. وتتألف البيئة الوقفية من النظام الوقفي الذي يضم كل عنصر له علاقة مباشرة بالأوقاف إضافة إلى عناصر لها علاقة غير مباشرة بالأوقاف كالدولة ومؤسساتها العمومية والقطاع الخاص ومؤسساته الربحية ومؤسسات الإعلام والمؤسسات الخيرية والمؤسسات المالية والمؤسسات الخدمية وغيرها". (قداوي، 2018، صفحة 14)

2.2. مؤسسة صندوق الوقف النقدي:

أ- عرّفت **المؤسسة** بأنها: " نظام ذو عناصر وعلاقات يرمي إلى تحقيق هدف رئيس، عبر مشاركة وتنسيق أفراد منظمين ومديرين، بصفتها عونا اقتصاديا ينسق بين عناصر الإنتاج للوصول إلى تلبية احتياجات مقصودة". (فرحات، 2012، الصفحات 11-12)

ب- أما **الصندوق** فأرى أنّه "وعاء مالي يجمع فيه كل ما يصلح أن يسمى مالا عُرفا من نقود وعقارات وأسهم وسندات وصكوك وحقوق مالية وسواها، بهدف استثمارها لأغراض محدّدة متفق عليها، ويدار من قبل خبراء ذوو دراية وممارسة".

ج- أما **الوقف** فهو "تحبيس الأصل وتسبيل المنافع" على ما عرّفه ابن قدامة الحنبلي عليه رحمة الله تعالى، في حين عرّفه الامام الشيخ الدردير رحمه الله تعالى من المالكية على أن الوقف هو:" جعل منفعة مملوكٍ ولو بأجرة (أي ولو كان مملوكا بأجرة) أو غَلته لمستحق بصيغة مدة ما يراه المحبس." (الدردير، 2008، الصفحات 507-509، ج4)

أما في الاصطلاح المعاصر فقد عرّف الوقف من المنظور الاقتصادي كما جاء في موسوعة المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) (AAOIFI) الصادرة سنة 2017، الوقف يعرّف شرعا أنه: "حبس العين عن التصرفات الناقلة للملك والتصدق بالمنفعة، أي: صرف منفعته إلى الموقوف عليه." (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، صفحة 823)

د- أما **الوقف النقدي** فعرَّفوه بأنه: "حبس النقود وتسبيل منفعته وأرباحه الناتجة عن استثماره". (ليبا و نقاسي، 2009، صفحة 3)، كما عرفوه أنّه : "حبس النقود وتسبيل المنفعة المتمثلة في الأرباح الناتجة عن استثمارها، والذي يتميّز بجملة من الخصائص أهمها: السيولة، المشاركة الجماعية، التأقيت، القرض الحسن، تعدد صيغ التعبئة والاستثمار". (حمزة ، 2016، صفحة 8)

وأعرِّفه فأقول هو "جعلُ أصلٍ نقديٍ مؤقتا أو مؤبدا إمّا للإقراض وإمّا للاستثمار، والتصدُق بمنفعته أو عوائده كلها أو بعضها، على وفق شروط المبادر كان الواقف أو المؤسسة الوقفية".

ويتلخص مما سبق أن المقصود من مؤسسة صندوق الوقف النقدي: ذلك "الوعاء الذي يكتسب صفة المؤسسة قانونا واقتصادا، المستقل ماليا وإداريا، لمزاولة أعمال وقفية تشتمل على الدعوة للتبرع والتمويل والإدارة والاستثمار والمحاسبة وغيرها، بوقف أصول نقدية لتخصيص غلاتها وأرباحها على جهة ذات الحاجة التي لها أنشئ الصندوق وفتح باب الوقف والتبرع".

3.2. نموذج PESTEL لإدارة أعمال المؤسسات:

هو أحد النماذج المعتمدة في تحليل بيئة أعمال المؤسسات والمنظمات على العموم، يساعد في عملية تقييم بيئة الأعمال الديناميكية والتنافسية وفق أبعاد معيّنة، بتقييم العوامل الرئيسية خارج إطار وحدود المؤسسة، والتي شُهد لها بتأثيرها المباشر وغير المباشر على أداء أعمال المؤسسة، بحيث يمكن تطوير الاستراتيجيات للتغلب على المشكلات من أجل وضع أفضل، كما يمكّن النموذجُ المؤسسةَ من فهم موقعها في بيئة نشاطها، ويتيح لها معرفة الاتجاهات والمسارات التي تفيد في تحديث الاستراتيجية والأهداف، ويمكن استخدام النموذج

أيضًا في التحقق من المخاطر وتطوير استراتيجيات وفق ما يحدّ من المخاطر والتهديدات، بناء على إدارة المخاطر والإفادة من الفرص واستغلال الإمكانيات.(Perera, 2017, p. 4)

وفي السياق نفسه يبرزُ نموذج PESTEL باعتباره إطار عمل يستخدم لتحليل ومراقبة وتقييم العوامل البيئية الكلية التي تؤثر على المؤسسة الناشطة، ويتركّب هذا النموذج من ستة عوامل وهي: العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والبيئية، والقانونية.

ومن لازم القيام بتحليل PESTEL معرفة مما تتركب منه تلك العوامل الستة المذكورة قبيل قليل، حتى نتمكن من الخلوص إلى قرارات نهائية ونتائج ختامية تفيد المؤسسة أن تنطلق أو تتريث، وتتألف عوامل ومركبات النموذج بصفة شاملة من: (Fosher, 2018, pp. 4-7) (Buye, 2021, pp. 5-6)

- **العوامل السياسية** (**P**olitical factors): الاستقرار السياسي، القوانين والتشريعات ذات الصّلة بالمؤسسة، والاستقرار السياسي والاستقرار الأمني.
- **العوامل الاقتصادية** (**E**conomic factors): حالة الاقتصاد، الدخل الوطني، النمو الاقتصادي، سعر الصرف، نصيب الفرد، التضخم، البطالة، المستوى العام للأسعار، مستوى الفقر، متوسط الأجور.
- **العوامل الاجتماعية** (**S**ocial factors): التركيبة السكانية والعوامل الديموغرافية (الحجم والتوزيع الجغرافي والعمر ومستويات التعليم)، الدِّين، الثقافة الخيرية، القيم التكافلية، الآراء وأنماط حياة أصحاب المصلحة، انتشار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، العادات والتقاليد، الزواج، متوسط عدد أفراد العائلة، مستوى الصّحة، انتشار التعليم، مجانية التعليم، الراحة النفسية، الروابط الاجتماعية، حب الخير، التعلّق بالآخرة، وغيرها.
- **العوامل التكنولوجية** (**T**echnological factors): التقدم التكنولوجي، التقنيات الجديدة، الابتكار، وتيرة التغيير التكنولوجي، انتشار التقنية، شيوع الدفع الالكتروني، شبكات الاتصال.
- **العوامل البيئية** (**E**nvironmental factors): تغير المناخ، التلوث، المواد الخام، والموارد الطبيعية، مساحة الأرض، إدارة النفايات، السياسة البيئية.
- **العوامل القانونية** (**L**egal factors): القوانين، نظام الدولة، واللوائح وأحكام المحاكم.

ولا بأس أن نعلم القارئ أنّه مع اختلاف المنهجيات والتوجهات الفكرية للمتخصصين فقد عرف نموذج PESTEL تعديلات بإضافة عوامل جديدة كالعوامل السكانية (Demographics)، والعوامل الثقافية (Intercultural) والعوامل الأخلاقية (Ethical). مما نتج عنه ظهور مسميات جديدة مشتقة من التسمية الأصلية للنموذج مثل: PESTELE و STEEPLEF و SLEPIT و DESTEP، غير أنّ حدود دراستنا

هذه مقيّدة ومنصبّة على شرح تحليل عوامل ومركبات PESTEL، ويمكن اكتشاف هذه الإضافات بشكل موسع في كتابات (TRIVEDI, 2016, p. 386) .

3. أهميته نموذج PESTEL واستخدامه في تحليل أعمال المؤسسة الوقفية

يعدّ نموذج PESTEL أداة ووسيلة تظهر للمؤسسة عوامل بيئتها الخارجية المؤثرة عليها وعلى قراراتها واستدامة عملها، خصوصا وهو متعدّد المكونات وسداسي الأركان.

1.3. أهمية نموذج PESTEL في تحليل العوامل الخارجية لبيئة أعمال المؤسسات:

بالنظر للمنافع الحاصلة من تطبيق هذا النموذج التحليلي، يمكن أن نذكر جملة من أهمية استخدامه، نوردها وفق ما يلي: (Buye, 2021, p. 4)

- تحليل PESTEL هو أداة مفيدة لفهم البيئة الخارجية التنظيمية، بتحديد الفرص وكشف التهديدات والمخاطر.
- يمكِّن المؤسسة من فهم البيئة التنظيمية، ومعرفة ما لها وما عليها، إيجابا وسلبا.
- يعينُ المؤسسة أن تبحث عن الإحصائيات وأن تستخدم البيانات، بما يسهم في صياغة الأهداف واستخلاص السياسات المتوافقة مع ذلك، خدمة لها في تحقيق مهمتها ورؤيتها على المديين القصير والبعيد.
- يسمح التحليل بتحديد العوامل والقوى الحاسمة، وصياغة خطط العمل، لتحسين الأداء وتجويد المخرجات.
- يوفّر استنتاجات منهجية وموثوقة، لتمكين المؤسسة من تخطيط وتقييم عملياتها المتنوعة.
- الأداة تسمح بتقييم البيئة الحالية والتغيرات البيئية الخارجية المتوقعة.
- يساعد في جمع وتحليل واستخدام المعلومات لتحسين الأداء التنظيمي الداخلي للمؤسسة.
- يساهم في إدارة المخاطر، مما يقي المؤسسة من مضارّ قد ترفع في تكاليفها أو تخفض من ربحيتها.

2.3. إيجابيات نموذج PESTEL على المؤسسات الوقفية وأدوات التمويل:

يتم استخدام نموذج PESTEL في إدارة الأعمال عموما خيرية كانت أو ربحية أو حكومية لذكر ومن ثم تقييم العوامل الخارجية عن المؤسسة وبيان مدى تأثيرها على أنشطتها، كما يستخدم التقييم لمعرفة الفرص المناسبة المتاحة، وتحديد العناصر والعوامل الخارجية المعينة بالاستعانة على نموذج SWOT من خلال إبراز مكامن القوّة (Strengths) للاستزادة منها، والضعف (Weaknesses) لتجنبها والوقاية منها، ومعرفة الفرص (Opportunities) لاستغلالها والانتفاع بها، والتهديدات (Threats) للابتعاد عنها والحماية منها، والمتعلقة وما ينطبق على منظمات الأعمال الربحية، ينطبق لا محالة على منظمات الأعمال الخيرية التبرعية المانحة،

ذلك أنّهما مؤسسات مشابهة من حيث الشكل المؤسسي والمدخلات الاقتصادية والغرض الاستثماري والمخرجات الربحية، إلا أنّ هذه الأخيرة تخصص في المؤسسات الخيرية إلى الجهات الموقوف عليها.

باستخدام تحليل PESTEL، وبعد معرفة التحديات التي قد تواجهها في البيئة الخارجية، تتمكن من تطوير استراتيجيات للتعامل مع هذه التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة في البيئة الوقفية.

ومن المهم القول أنّه حان الأوان للمؤسسات الوقفية أن تتخذ من تحليلات (PESTEL) وسيلة لاكتشاف متغيرات البيئة الخارجية المؤثرة على أنشطتها ونتائج عملها، ومن ثمّ تقييمها وتنظيمها واتخاذ إجراءات وسياسات على ضوء لذلك، وفق نظرة واسعة متعددة الزوايا ومتنوعة الأركان، مما يسهم بفعالية في التّخطيط الإستراتيجي واتخاذ القرارات المالية الصائبة، والخطط الاستثمارية والسياسات الاستراتيجية.

3.3. شرح نموذج PESTEL لتحليل أعمال المؤسسة الوقفية وتقييم إنشاء صناديق وقفية نقدية بالجزائر:

تتعدّد المؤثرات في نموذج PESTEL وتتنوع بين كونها معنوية محسوسة ومادية كميّة ملموسة، سواء تعلّقت بالعوامل السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو التكنولوجية أو البيئية أو القانونية، لذلك ليس من السهل حصرها أو الجزم بإحاطتها في هذه الورقات المعدودات، غير أنّ العذر في ذلك هو بذل الوسع في استقصاء النظر في الدراسات السابقة ذات الصّلة، أملا في تطوير سياسات تنفيذية ومسارات عملية تطبيقية للوصول إلى أنشطة أكثر فعالية، هي متغيرات نذكرها وفقا للعوامل الستة، الآتي بيانها:

– نظرة عامة حول العوامل السياسية الممكن تعلّقها بإنشاء صناديق الوقف النقدي في الجزائر: نستخدم تحليل PESTEL لفحص واستكشاف تأثير العوامل السياسية في الجزائر على إنشاء صندوق الوقف النقدي، إذ ليس من المستبعد _مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى_ أن يسهم استقرار الوضع السياسي إيجابيا ويؤثر تأثيرات حسنة محمودة لإنشاء وتمويل وإدارة واستثمار الصندوق الوقفي، وفي الجانب المقابل لا شكّ أن المناخ السياسي غير الملائم ولا المناسب لبيئة أعمال الصندوق يؤثر سلبا على ما سبق، ولذلك بات من الضرورة بمكان تحديد الفرص والتعامل مع التهديدات في البيئة السياسية، حتى تتمكّن الجهات الوقفية في الجزائر من تعزيز أداء الصندوق الوقفي وتحسين نتائجه بشكل كبير.

– أثر البيئة الاقتصادية في الجزائر على إنشاء صناديق الوقف النقدي: البيئة الاقتصادية بمتغيراتها النوعية والكمية غايةً في الأهمية في بيئة أعمال صناديق الوقف النقدي في الجزائر حسب نموذج PESTEL وذات أثر قويٍ في اتخاذ أفضل القرارات وأصوبها ورسم أنجع السياسات وأكفئها، وتصوّر أحسن المسارات وأبلغها، ولعلّ مردّ ذلك لما ينتج عن معرفة تأثيرات المتغيرات الاقتصادية والوضع الاقتصادي على الواقفين وأصول ما يقفون

من حيث الضرائب، والرسوم، والنمو الاقتصادي، والمستوى العام للأسعار، والدخل الوطني، ومعدّل الدخل الفردي، والركود، ومعدل التضخم، وسعر الصرف بالنسبة للمعاملات الأجنبية للواقفين خارج الجزائر، والحد الأدنى لأجور الواقفين الموظفين، ومعدّل البطالة، وتكلفة المعيشة، وكذا انتشار مصارف التمويل.

ووفاقا لذلك وقفت على دراسة (Perera, 2017, p. 5) ذكر صاحبها أنّ منظمات الأعمال الحديثة توجد لأسباب ودوافع مختلفة، وعادة ما تكون أهدافها المالية أساسية وهي: السيولة لإبقائها، والملاءة لاستدامتها، والربحية لتحقيقها وإحرازها.

والشيء نفسه ينطبق على مؤسسة صندوق الوقف النقدي التي لا مناص أن تستهدف الثلاث المواصفات السابقة: فيلزمها توفير السيولة والتمتع بالملاءة وتحقيق الربحية، فتوفر السيولة لغرضي تمويل الصندوق واستثماره، أما الملاءة فهي عند المؤسسات الوقفية لتسوية التزاماتها المتعدّدة كالوفاء بالأوقاف النقدية أو بحقوق الشركاء أو تسوية المعاملات اليومية، أما الربحية فلتغطية نفقاتها ونفقات نظارها والتزاماتها والأهم هو توزيعها على الموقوف عليهم حسب شروط الواقفين، وذلك طلبا لمواكبة ومحاكاة منظمات الأعمال المعاصرة الناجحة.

فعلى سبيل المثال يمكن أن يؤثر الركود الاقتصادي سلبًا على الواقفين بل حتى على إنشاء وأداء واستمرار الصندوق الوقفي، بل أكثر من ذلك، يؤثر المستوى العام للأسعار وتكلفة المعيشة وحجم الدخل ونصيب الفرد من الدخل الوطني على التمويل والتبرع للصندوق من قبل الموظفين في حال أبدوا استعداد للتمويل، كما يتأثر التجار وأصحاب المال والأعمال بمستويات الضرائب والرسوم وبمعدلات التضخم وبالركود الاقتصادي وبحجم التحفيزات الضريبية، وهذا ما يظهر إلى أي مدى يمكن أن تبصر المؤسسة الوقفية ببيئتها، لتنجح في إنشاء الصندوق الوقفي وتبلغ به مقاصده وتحقق بها أهدافه، وتتمكن من ضمان استدامته وتوسعه.

– عناصر البعد الاجتماعي ذات الأثر على إنشاء صناديق الوقف النقدي في الجزائر: من شأن البيئة الاجتماعية أن تؤثر في إنشاء الصندوق الوقفي، ومن جملة ذلك على سبيل المثال: تركيبة السكان حسب جنسهم وسنهم ودينهم وعملهم، ومدى تشبعهم بالقيم التكافلية وحثهم وترغيب بعضهم البعض نحوها، والمعتقدات، والميولات والرغبات، العادات والتقاليد، الزواج، ومتوسط عدد أفراد العائلة الواحدة، مستوى الصّحة، انتشار التعليم، مجانية التعليم، الراحة النفسية، الروابط الاجتماعية، وأنماط حياة أصحاب العلاقة والمصلحة، إضافة إلى انتشار عقلية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحب الخير، التعلّق بالآخرة، وغيرها.

وإنّ هذه المتغيرات الاجتماعية لذات أثر بالغ على إنشاء الصندوق أوّلا وعلى تمويله واستقراره واستدامته لاحقا، ولوضوح تأثيرها إيجابا أو سلبا، ولضيق البحث أضربت عن شرح كل متغير على حدته.

– انعكاسات البعد التكنولوجي في الجزائر على إنشاء وتمويل صناديق الوقف النقدي: أما التكنولوجيا فليست من الأمور التي إن غابت غاب معها إنشاء الصندوق وبتعبير المناطقة "لا يلزم من عدمها عدم الصندوق"، إلا أنّ لوجودها تأثيرا لا ينكر وبتوفرها إعانة ستُذكر، أما العوامل التكنولوجية فعدّدناها سابقا، فالتقدّم التكنولوجي واستخدام التقنيات الحديثة في إدارة الموارد والاتصالات والتسويق والمحاسبة والمراقبة، غاية في الأهمية لتحسين كفاءة إدارة الموارد وتحقيق الأهداف المالية والوقفية للصندوق الوقفي.

أضف إلى ذلك أنّ انتشار التقنية وتوفّر شبكات الاتصال وشيوع الدفع الالكتروني هي أدوات فعالة لتمويل الصندوق الوقفي عبر التبرعات الالكترونية من حساب الواقفين إلى حساب الصندوق وفق نماذج الاقتطاعات أو الدفع بالرسائل الإلكترونية الهاتفية (SMS) من أفراد ومؤسسات داخل وخارج الجزائر، وهذا القليل من الإمكانيات التكنولوجيا، في نموذجنا هذا فضلا عن المعلومات المحصّلة والترتيبات المتبناة في سبيل التسويق للصندوق والإشهار له والتعريف به، رغبة في إعلام الواقفين وحثهم على الوقف النقدي مؤقتا كان أو مؤبدا، واستدامةً لمالية الصندوق تأسيسا واستثمارا.

– العوامل البيئة الطبيعية وعلاقتها بإنشاء الصندوق: قد تبدو للوهلة الأولى أنّ المتغيراتِ البيئيةَ بعيدةٌ كل البعد عن أعمال الصندوق الوقفي إنشاء وتمويلا واستثمارا، والتحقيق أنها ذات أثر فعّال فتغيّر المناخ وانقلابه بين الفينة والأخرى مما يجعل الأفراد كثيري التحوّط والاحتياط لآثاره وتوقعاتهم، ويؤدي بهم إلى تخصيص مبالغ من أجورهم ومداخيلهم ووضعها جانبا لأي طوارئ عارضة وتقلبات غير متوقعة، مما قد يتسبب في الإحجام نسبيا عن التبرع، وقد يقول قائل بل على العكس من ذلك تماما، مستدّلا أنّه قد يحفز هذا العامل البيئي أصحاب الأموال ويرغبُهم في الإقدام على إنشاء صناديق وقفية بيئية تعالج هذه الأضرار وتتكفل بالمتضررين، وقس على ذلك مصادر الطاقة البديلة والتلوث وانتشارات النفايات أيضا، كما أنّ ما ذكر من تلوث ونفايات يعدُّ فرصة سانحة لاستثمار أموال الصندوق الوقفي النقدي إن ظهرت المكاسب وارتفعت المضار والمفاسد، أمّا توافر المواد خام السابق ذكره فمن شأنه أن يدع أصحاب المؤسسات والشركات في راحة ويجنبهم عناء استيرادها، فتفيض عن حاجتهم أموال يصرفونها للوقف النقدي وتمويل الصناديق الوقفية بالجزائر.

ومن جهة أخرى يسمح فحص المتغيرات البيئية وتحليلها وفق نموذج PESTEL بمعرفة السياسات البيئية المحليّة، وإن حصل وتمكنت الجهة الوقفية من إنشاء صناديق وقفية فسيكون في هذا إمكان لتغطية النقائص وسدّ الثغرات التي يحتاجها الأفراد ويهتمون بها، وفق شروط الواقفين وأسس إنشاء الصندوق الوقفي النقدي.

– تداعيات البعد القانوني في الجزائر على إنشاء صناديق الوقف النقدي: تشمل البيئة القانونية المؤسسات القانونية وقوانين والتشريعات وأنظمة الدولة وانتشار العدالة والشعور بالأمان القانوني في المجتمع، وإذ تدخل هذه العناصر ضمن تحليل PESTEL طلبا للخلوص إلى قرارات تفيد المؤسسة الوقفية في إنشاء صناديق وقفية عبر تراب الجزائر، فإنّه صار من الأهميّة بمكان معرفة أثرها الإيجابي المعين أو السَّلبي المعيق للقرارات والسياسات والاجراءات حيال إنشاء الصندوق وتمويله.

ومع ذلك يمكن أن يتم تحليل العوامل الخارجية في إطار أوسع وأفسح، حتى نضمن أفضل أداء لتحقيق التأثير الإيجابي بصفة مستدامة على صندوق الوقف النقدي، كما يمكن استخدام التحليل مقترنا مع أدوات إدارة الأعمال الأخرى كالتحليل الرباعي(SWOT)[1]، وأداة (MOST)[2]، ونمذجة العمليات (BPM)[3] ، لتحسين إدارة الموارد والأداء المالي للصندوق الوقفي وجودة مخرجاته، وفق أساليب منهجية ومخططات موثوقة ورؤية واضحة، لذا يتعيّن على أصحاب القرار في المؤسسات الوقفية أن يولوا هذه الأدوات حقها من العناية وحضها من الاهتمام، رغبة في توظيفها بشكل مناسب وفعال وأملا في استغلالها في الحالة الداعية والوقت المناسب، وما ذاك إلا لاستدامة العمل الوقفي تمويلا واستثمارا وعطاء على المدى الطويل.

وبالرغم مما سبق إلا أنّ هناك من نبّه (Buye, 2021, p. 4) إلى أنّ نموذج PESTEL يقدّم مخرجات محدودة، بسبب عدم اليقين في البيئة الخارجية لما يلحق متغيراتها وعواملها من التغير وعدم الرتابة، مما يجعلها عرضة للمراجعة المنتظمة، ولا شكّ أنّ هذا مما يحتاج إلى نفقات وأوقات وفرق عمل وخبراء ومحللين، ويبقى تحليل PESTEL معينا غير كاف للخلوص بقرارات نهائية مجزوم بها لكونه يركّز على البيئة الخارجية، متجاهلا البنية المؤسسية والعوامل الداخلية المؤثرة لا محالة.

4. تحليل الوضع الحالي في الجزائر وفق نموذج PESTEL لمعرفة إمكانية إنشاء صناديق الوقف النقدي

بداية يجب أن نتفق أن عملنا في هذه الدراسة وتحليل الأبعاد أو المحاور أو العوامل لن يتطرق لكافة التفاصيل ولجميع المكونات المذكورة في الجزء النظري السابق، لسبب بسيط وهو تعذّر استيعابها واستحالة

[1] (SWOT): تقنيةٌ من تقنيات تحليل الأعمال ترتكز على أربع أمور تتمثل في: (نقاط القوة Strength، نقاط الضعف Weakness، الفرص Opportunities، التهديدات Threat).

[2] أداة من أدوات تحليل الأعمال تعتمد على: (المهام Mission، الأهداف Objectives، الاستراتيجيات Strategy، التكتيكات Tactics).

[3] أداة أخرى تقوم على تحسين وتطوير الأنشطة والمهام التي يمارسها الأفراد في المؤسسة لتحقيق الأهداف، وهي اختصار لكلمات هي: Business Process Modeling.

الإحاطة بجميعها وقلة حيلة حصرها واستقصائها، فالتحليل الاقتصادي برأسه مجال واسع وباب شاسع وميدان غاية في التعقيد والتشعّب، لا يسعنا بسط الكلام عنه في هذه الورقات المعدودات ولو ضاعفناها أضعافا ومرات، فما بالك بالعوامل الخمسة المتبقية، لذلك فسأحاول أن أذكر أهم ما يتعلق بإنشاء الصناديق الوقفية النقدية في الجزائر وتمويلها وعلاقتها بمتغيرات وصفية أو كمية، مستندا في ذلك على الإحصائيات الرسمية وتحليلات الخبراء وآراء ذوي العلم والرأي، إضافة إلى المعلومات التي نلتقطها من الواقع المعيش، والمعارف التي نعلمها بحكم معاصرتنا للوضع واختلاطنا بالبيئة وما يصاحبها من أحداث وأخبار ووقائع.

1.4. العوامل السياسية (Political factors) في الجزائر وعلاقتها بإنشاء وتمويل صناديق الوقف النقدي:

يقف المتأمل في الحالة الأمنية والسياسية في الجزائر أنّها مستقرة ولا وجود البتة للاضطرابات التي من شأنها أن تؤثر على مالية المؤسسة الوقفية، فالنظام على ثبات، والجهة الحكومية الوقفية هي وزارة الشؤون الدينية وأجهزتها التنفيذية كمديرية الأوقاف والشعائر الدينية ومديرياتها الولائية في حالة حسنة طيبة بالنظر إلى وضعها التشغيلي العملي وواقعها التنفيذي، وقبل سنتين استجدّ جديد فتحسّن الوضع أكثر من ذي قبل وأصبح أنسب وأفضل من حيث ملائمته لإنشاء صناديق وقفية نقدية بعد أن أفصحت الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2021، صفحة 16) مبِينة في عددها الخامس والثلاثين عن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة، ولا شك أن لهذا الإنشاء أثراً إيجابياً في دعم الصناعة الوقفية في الجزائر، خصوصا أنّ ذات القانون نصّ على أنّ يُكلف الديوان في مجال الأوقاف بعدة مهام متنوعة تشمل الخدمة العمومية والنشاط التجاري والإسهام في بعث الحركة الوقفية وتشجيعها، مع ما أوكل إليه من مهام تختص بالنشاط الإعلامي وتشجيع نشاط البحث العلمي، لنشر الثقافة الوقفية وتعزيزها، وهذه في حدّ ذاتها فرصة سانحة معينة على إنشاء الصناديق الوقفية المؤقتة أصولها أو المؤبدة ما امتدّ التراب الوطني.

2.4. العوامل الاقتصادية (Economic factors) وأثرها على إنشاء وتمويل الصناديق الوقفية في الجزائر:

أما العوامل الاقتصادية والمتغيرات المالية الخارجية، فهذا محلُ بسطها وأوان تفصيلها، ولا شكّ أن إنشاء الصندوق وتمويلَه ليس بمعزل عن التأثر بالمتغيرات المالية والاقتصادية، غير أن الواقع يُشعر أنّ ثمّة متغيراتٍ تؤثر إيجابا وسلبا تؤثر أخرى، وهذا مما لا يحتاج معه إلى دليل أو برهان، غير أنّ مقام العلم يُلزم به ويوجبه، فمثلا مما هو ظاهر أنّ انخفاض سعر صرف الدينار مما يسهم في الاقبال على تمويله من قبل الأجانب، بمبالغ بسيطة بالنسبة إليهم كبيرة بالنسبة للصندوق بعد صرفها، بدليل العلاقة الاقتصادية (قانون العرض والطلب) العكسية بين زيادة الطلب على التمويل بانخفاض سعر الصرف، كما ارتفاع الدخل الوطني ونصيب

الفرد من الدخل مما يتسبب في الاقبال على تمويله ويرفع من حصيلته، أما البطالة فتعمل عكس ذلك، وكل متغير من المذكورات وغيرها مما يحتاج إلى دراسة إحصائية أو قياسية رأساً بحيالها، غير أنّ قصد الاختصار يمنع التفصيل والتوسع، وهذه أمثلة رقمية وبيانات كمية لشرح ذلك والتدليل عليه، فبداية كان متوسط الدخل الشهري الصافي للأجور لجميع العاملين (Office National des Statistiques, 2019, p. 7) سنة 2018 يبلغ 40955 دج ليرتفع سنة 2019 إلى 41800 دج بنسبة تقدر (2.06%) في هذا الارتفاع دلالة علميّة على إمكان التبرع والوقف للصندوق، أمّا إجمالي الدخل المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية (البنك الدولي، 2023) فوفق إحصائيات البنك الدولي[1] قُدِّرت 17506244280747.8 دج سنة 2021، أما سنة 2020 فكان 16107126705051.4 وهذا ما يمثل زيادة بنسبة (8.68 %)، أما نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار) فبلغ سنة 2021 ما يعادل 11210 دولار، في حين بلغ 11860 دولار بزيادة قدرها (5.79 %)، وفي كلا النسبتين ملمح يُشعر بتحسن الوضع سنويا، مما يسمح بالقول بإمكان ارتفاع الاقبال على الصندوق الوقفي النقدي، مسهما في التنمية الاجتماعية المحليّة. أمّا إجمالي البطالة فأشارت إحصائيات البنك الدولي إلى 12.248% سنة 2020 وإلى 11.747% سنة 2021 وإلى 11.55% سنة 2022 وهذه دلالات تبشر بانخفاض البطالة مما يُشعر بالأثر الإيجابي على الصندوق الوقفي، أما عن إجمالي الادخار بالأسعار الجارية بالعملة المحلية فكان 5643110160370.56 دج سنة 2020 ثم صار 8044546283051.5 سنة 2021 بمعدّل ارتفاع قدره (42.55%) مما يدلّ على وجود مدخرات للمواطنين، ولا شكّ أن هذا مما يسهم إيجابا على الصندوق إنشاء وتمويلا، أما مؤشر النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية مقيّما بالأسعار الثابتة للعملة المحلية فكان هو الأخر 6589359571300 دج سنة 2021، في حين بلغ 6354252238500 سنة 2020، مشيرا إلى زيادة قدرها (4.3%) غير أنّ الزيادة في هذا الرقم لا يعرف ما يفسرها على وجه التحديد (وهذه من المواضع التي تحتاج دراسات برأسها)، فقد يكون بسبب ارتفاع معدّل التضخم وقد يكون بسبب تبدّل الرغبات والأذواق وقد يكون بسبب زيادة الضرائب وقد يكون بسبب ارتفاع الأسعار وقد يكون بسبب زيادة التبرعات والمساعدات الخيرية، وبهذا لا نقطع ولا نجزم، غير أنّها احتمالات تحتاج من يصدّقها بأدلة علمية وبراهين قطعية.

[1] اعتماد بيانات الدراسة على احصائيات البنك الدولي لكونها إحصائيات مجمّعة مرتبة، على خلاف الاحصائيات الأخرى المبعثرة هنا وهناك، ورغم ذلك فهذا لا يمنع من اقتناصها ما سنحت الفرصة وناسب الاستدلال بها. ارجع إلى البيانات المفتوحة للبنك الدولي على الرابط (ملف إكسل EXEL) : https://api.worldbank.org/v2/ar/country/DZA?downloadformat=excel

وبالنظر إلى الأمور التي قد تتسبب في الاحجام عن التبرع نذكر صافي الضرائب على المنتجات مقدّرة بالأسعار الجارية للعملة المحلية، حيث بلغت سنة 2021 ما يعادل 1578600000000 دج، في حين كانت سنة 2020 حوالي 1476697000000 دج وبهذا ارتفعت بنسبة (6.90%) وهو ما يثقل كاهل المواطن ويتسبب في عدم الرغبة في التمويل الوقفي والمساهمة الخيرية، لقلة ما في اليد بسبب ارتفاع الأعباء والالتزامات، غير أنّ هذا المتغير لا يعرف له ثبات ولا يُعلم عنه استقرار في السنوات الأخيرة، إذ كان 2019 حوالي 1619279000000 دج، أما سنة 2018 فبلغ صافي الضرائب 1543859000000 دج، ولعلّ هذا التذبذب واللا استقرار يشعر بشيء من الأمان حيال هذه الضرائب التي لا تعرف منحنى تصاعديا باستمرار.

وبالبحث عن أثر القوة الشرائية للمواطن الجزائري تُظهر دراسة (نصيرة، 2013، صفحة 168) تحسن القدرة الشرائية بعد أن أتت على ذكر الكثير من المتغيرات التي تؤثر فيها، مستنتجة ما ذكر.

وتُبرز دراسة (ريغي، 2020، صفحة 47) أنه بالرغم من الارتفاعات الهامة في مستويات الأجور الإسمية خلال فترة ماي 2017 مقارنة مع ماي 2010 إلا أنّ الأجور الحقيقية لم تنمُ إلا بنسب ضئيلة جدا أحيانا وسالبة في أحيانا أخرى، بسبب الارتفاع في مستوى الأسعار مقاسا بالمؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك، هذا قبل سنة 2017، ونظرا لغياب الدراسات العلمية والإحصائيات الرسمية في السنتين الاخيريتين 2022 و2023 يتضح للمتمعّن في السياسات الحكومية من خلال الاطلاع على الأنباء المخبرة عن أقوال أصحاب القرار وعلى رأسهم رئيس الجمهورية، ليقف على توجّه الجزائر نحو دعم القوة الشرائية للمواطن، حيث صرّح الرئيس بذلك مرات عديدة من خلال اللقاءات التي تجمعه مع رجال الصحافة الوطنية، وعلى سبيل المثال نقلت وكالة الأنباء الوطنية (APS) قول السيد رئيس الجمهورية: "نعمل قدر المستطاع، وبصفة تدريجية، من أجل رفع القدرة الشرائية للمواطن"، ودللت على ذلك بإجراءات اقتصادية من خلال التوسع التمويلي الظاهر في مسارات عديدة منها رفع النقطة الاستدلالية ومعاشات المتقاعدين، وتقليص الضريبة على مرتبات الموظفين وغير الموظفين، فضلا عن منحة البطالة، التي تعد الجزائر البلد الافريقي والعربي الوحيد الذي أقر هذا الإجراء، وهذا مما يصب في اطار رفع القدرة الشرائية للمواطن، (موقع وكالة الأنباء الجزائرية، 2022) وهذا مؤشر معين على التمويل الوقفي.

وعلى العموم فهذه المؤشرات الاقتصادية الوطنية تبدو حسنة مقبولة، وأقلّ ما يقال عنها أنّ فيها دلالة كافية على إمكان إنشاء صندوق الوقف النقدي والمساهمة في تمويلها في الجزائر.

3.4. أثر العوامل الاجتماعية (Social factors) على إنشاء وتمويل صناديق الوقف النقدي في الجزائر:

وعن العوامل الاجتماعية فبدورها تنطق بأعلى صوت على قبول إنشاء الصندوق وتمويله واقفة في صفه داعمة له أيّما دعم، كيف لا والمجتمع الجزائري مجتمع مسلم يؤمن بالتعاون والتكافل والأمر بالمعروف والحث عليه والترغيب فيه، ومن أوضح ذلك انتشار قفف رمضان والتبرعات أثناء شهر رمضان المبارك وغيره، ومنه أيضا موائد الرحمة المشرعة أبوابها الداعية لإفطار الصائمين من ذوي الحاجة وأبناء السبيل فيه، والمنتشرة من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب دونما استثناء.

والعارف بعادات الجزائريين وأخلاقهم يعلم موقع التكافل في قلوبهم وجب الخير والإقبال على التبرع دائما بطريق التعوّد والعفوية، ويتأكّد الأمر متى دعت الحاجة وكانت ألحّ وأطلب، وزيادة عدد الجمعيات الخيرية واستمرار عملها وإقبال المجتمع عليها دليل آخر ينضاف إلى قائمة الأدلة والحجج الاجتماعية التي تدعم قيام وتمويل صناديق الوقف النقدي في الجزائر، ووقفت على أن وزارة الداخلية ذكرت على موقعها الرسمي وفق آخر منشور أنّ عدد كافة الجمعيات بلغ 108940 جمعية منتشرة على تراب الجزائر، منها 4304 جمعيات خاصة بصنف "التضامن وأعمال خيرية"، فضلا عن "الجمعيات الدينية" وجمعيات "المعاقين" وجمعيات "الصحة والطب" و"العلوم" و"الأحياء" و"المستهلكين" والتي تتفق على تقديم خدمات للمجتمع وسدِّ الثغرات والحاجات بفعل الدافع الخيري وتقديم يد العون والمساعدة.

أمّا عن عدد سكان الجزائر فإنّه يتطوّر سنة بعد أخرى إذ فاق عدد السّكان (باعتبارهم واقفين) على ما أفادت به وكالة الأنباء الجزائرية (APS) 46 مليون نسمة، وقد كان قبلها بسنة حوالي 45.3 مليون نسمة، وفي هذا الارتفاع دلالة على زيادة المتبرعين، لا المولودين حديثا، بل المعنيون من دخلوا دائرة البلوغ من أفراد المجتمع. ومما يسهم في التبرع أيضا ما يرتبط بصلابة العلاقات وشدة الترابط بين الجزائريين، وهذه أمور معروفة معهودة بين أفراد وأسر مجتمعنا، كيف لا تكون وديننا يحثنا عليها، وربنا يعِد بالأجر لمن يصل رحمه ولا يقطع، أضف إلى ذلك كله ما يتعلق بالسهولة التي يشهدها وقتنا الحالي بخصوص الدلالة على الخير والحث على الاقبال عليه والقيام به بما تتيحه وسائل التواصل الاجتماعي، وبما يتبادله ويشاركه وينشره الكثير من متعاملي الانترنيت وبخاصة رواد مواقع التواصل الاجتماعي كما سنوضحه فيما يأتي.

4.4. العوامل التكنولوجية (Technological factors) ومساهمتها في إنشاء وتمويل صناديق الوقف النقدي في الجزائر:

ومواصلة لأبعاد نموذج PESTEL يُظهر تحليل المجال التكنولوجي الخارجي بأبعاده ومتغيراته التي سبق الإشارة أنه يصلح بدونها، فعدمها لا يمنع الإنشاء أو التمويل إطلاقا، غير أنّ وجودها يعين ويحفّز وينشر

ويسرّع، ولا شكّ أنّ استخدام التقنية له أثر ذو دلالة إيجابية على الإعلام بإنشاء الصندوق وعلى فتح باب الوقف والتبرع، فالدفع الالكتروني في الجزائر من خلال البطاقات البريدية (Carte DAHABIA) والمصرفية متاح (Carte CIB)، والشبكات منتشرة بأنواعها السلكية واللاسلكية، والتغطية مقبولة جدا وكافية للتمويل عبر أغلب بلديات ولايات الوطن كما هو سائد، إذ تشير إحصائيات (سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، 2022، صفحة 1) في تقرير مرصد سوق الهاتف النقال في الجزائر أن الحظيرة الاجمالية للمشتركين النشيطين في شبكات النقال في الجزائر للثلاثي الثاني لسنة 2022 بلغت 48504701 مشترك، بعد أن كانت السنة التي قبلها تقدّر بـ 47665255 بنسبة ارتفاع قدّرت بـ (1.76%)، والفاحص للأرقام يجد أن عدد الشرائح أكبر عن عدد السكان نفسه مع عدم تجاهل الصغار المتعذّر استخدامهم للهاتف (وقانونيا قبل البلوغ) والطاعنين في السّن، وهذا لا يفسّر إلا بأن للكثير من الأفراد أكثر من شريحة، مع غلبة استخدام تقنية الجيل الرابع بما يفوق 90%، وهذه النتيجة مما تقوي هدفنا لإنشاء الصندوق وتعزّز تمويليه واستدامته.

وبالنّظر إلى جانب التسويق تجد المؤسسة الوقفية التقنية معينة لها وداعمة لمسارها من حيث التمويل والاستثمار، خصوصا إذا تعلق الأمر بصندوق يحتاجه الكثير لأهمية هذه الحاجات ولضرورة تغطية هذه المتطلبات، كالصناديق الوقفية الصحيّة، فالأنترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي مما لها اليد البيضاء في نشر الأخبار والتحفيز على الإقبال، خصوصا وأنّ هذا عمل خيري تبرعي، يجد في نفوس أهل الخير محبة وإقبالا.

5.4. العوامل البيئة (Environmental factors) في الجزائر وأثرها على صناديق الوقف النقدي:

بالنظر لما قد تحدثه العوامل البيئية من تأثيرات على إنشاء وتمويل صناديق الوقف النقدي بالجزائر، نجد الكوارث الطبيعية مثلا يمكن أن تكون عاملا ذا تأثير إيجابي من حيث كون وقوعها سبباً يدفع الناس للوقف لغرض الدعم والإغاثة وتغطية ضروريات معيشة المتضررين وتلبية حاجيات المصابين، كما أنّها قد تكون ذو أثر سلبي من حيث كونها قد تتلف أموال الناس وتضر بهم فيزداد تمسكهم بما بقي من أموالهم، وبهذا يحجمون نسبيا عن التبرع والوقف، غير أنّ الجزائر ليست من البلدان التي تتضرر بفعل الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والأعاصير تضررا بيّنا عميق الأثر، لذلك فنميل إلى ترجيح أثرها الإيجابي وتغليب مساهمتها في التمويل إقداما، كما أنّ الثقافة البيئة من الأمور التي تسهم بشكل كبير في زيادة الإقبال على الوقف للصناديق ذات الاهتمام البيئي، وحجتنا في ذلك وجود حوالي 2505 جمعية بيئية على مستوى الوطن، وهذا ما يشعر بأن الصناديق الوقفية بدورها ستنال حظا من إقبال الواقفين، خصوصا وأن الوقف بخصائصه المستديمة أدعى للقبول وأجذب للتبرع والتحبيس على الجوانب المخصّصة لمعالجة التنمية الاجتماعية البيئية.

ومن الجانب الآخر نجد أنّه بعد استكمال إنشاء الصناديق الوقفية النقدية، لا بد من استثمار هذه الأصول كما هي عادة الأوقاف، ولنا في المشاريع البيئية مغانم كثيرة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الاستثمار في الطاقات المتجدّدة، حتى أنّنا لو اقتصرنا على هذا المجال برأسه لما كفيناه، بسبب أنّه يصلح أن يكون بديلا للطاقة الكهربائية والغازية لتحريك وتشغيل الصناعة والزراعة وتعويضه بالطاقة البديلة عبر الصفائح الشمسية، بإجارتها أو تركيبها، عبر إنشاء شركات وقفية لهذا الغرض، ومن ذلك أيضا مشاريع الاستثمار في مجال النفايات (كالورق والزجاج والبلاستيك وسواها) بإعادة تدويرها بعد عمليات الجمع والفرز والبيع للمؤسسات الصناعية، وكإدارة المخلفات الخطرة كالنفايات الكيميائية والطبية والإلكترونية، وهذه المشاريع أمثلةٌ بسيطة عن إمكانية الاستثمار في هذا المجال الخصب الذي لا يزال حديثا نوعا ما في بلدنا، مما يدل على أنّ ثمة مجالا مفتوحا وطريقا معبّدا لاستثمار أصول الصناديق الوقفية النقدية في الجزائر.

6.4. دور العوامل القانونية (Legal factors) في إنشاء وتمويل صناديق الوقف النقدي في الجزائر:

أما انعكاسات العوامل القانونية الخارجية على إنشاء الصندوق الوقف النقدي فقد سبقت الإشارة إلى أنّه وفقا للقانون الجزائري فقد أنشئ الديوان الوطني للأوقاف والزكاة سنة 2021، بمرسوم تنفيذي[1]، والاعتراف باستقلالية المؤسسة الوقفية مما يعزّز بلا شك الأعمال الوقفية والتوجهات الخيرية والسياسات التبرعية في الجزائر، والواقع أنّ غياب صناديق الوقف النقدي جعلنا نكتب هذه الصفحات لندلّل على ضرورة التعجيل في خلق بيئة قانونية تسمح بالإفادة من آثارها ومخرجاتها الداعمة المعينة على تلبية حاجات المحتاجين.

هذا عن القوانين الخارجية عن المؤسسة الوقفية والمتسببة في إنشاء الصندوق، أما القوانين الداخلية فمهمة غاية الأهمية أيضا وما تحتاجه البيئة الوقفية من تطوّر وتحسين أظنني أتيت على ذكر أغلبها في أطروحتي للدكتوراه، يمكن أن تراجع بهذا الشّأن (قداوي، 2018، صفحة 232 وما بعدها)، بعد أن ذكرت ضرورة الاستقلالية المالية والإدارية سنة 2016، وبعد خمس سنوات وفي سنة 2021 أنشئ الديوان، وننتظر حصول استقلاليته المالية بما يحدثه من صيغٍ وأساليب معاصرة للتمويل والاقتطاع الوقفي كما هو سائد ومنتشر عبر الكثير من مؤسسات ودواوين وهيئات الأوقاف الدولية، وراجع (قداوي، 2018، صفحة 150 وما بعدها)، ومن أهمها الوقف النقدي بكل صوره كالصكوك الوقفية والأسهم الوقفية وكالاقتطاع من الحساب والتبرع بالحوالات وحتى بالرسائل النصية القصيرة (sms)، وسواها.

[1] يصدر المرسوم إما رئيس الجمهورية ويسمى مرسوما رئاسيا أو الوزير الأول ويسمى مرسوما تنفيذيا، كما هي حالة مرسوم إنشاء الديوان.

إن الناظر المتأمل في البيئة الخارجية بمتغيراتها الستة في تحليل PESTEL، يظهر له مما تقدّم بيانه وتحليل معطياته أنّها عواملٌ ترغيبية ومتغيراتٌ إيجابية ودواعٍ تحفيزية، تعين وتحثُّ على إنشاء صناديق وقفية نقدية مؤقتة أو مؤبدة وعلى تمويلها وإدارتها إدارة سليمة على أسس معاصرة ورؤية استراتيجية منهجية، قائمة على استكشاف وفهم المؤثرات الخارجية من خلال العصف الذهني والعرض والنقاش مع المختصين والفاعلين، للخلوص إلى تحديد الفرص ومعرفة التحديات للإفادة منها، وكشف التهديدات المحتملة لمواجهتها والتصدي لها، بما يساعد في توجيه جهود المؤسسة الوقفية وأذرعها الأدواتية كالصناديق الوقفية، وهو بهذا يعتبر سندا قويا وعضدا متينا لأجهزة الحكومة التنفيذية وأدواتها الاجتماعية ووسائلها التمويلية.

ومع ما يقتضيه عملها الجادّ من تحديد الأولويات واتخاذ القرارات المناسبة، تجد الصناديق الوقفية في تحليل PESTEL ما ترتكز عليه وتتقوى به، لتطبيق نظم الحوكمة وتكريس الشفافية والافصاح ومراقبة العوامل والمؤثرات الخارجية وقاءتها وتحليلها، حتى تمكن المؤسسة الوقفية من توجيه جهودها وإمكانياتها وسياساتها بشكل أفضل في ظل التغيرات والاتجاهات المرافقة لبيئة عملها وحدود وأطر أنشطتها، لتحقيق أهدافها والاستفادة من الفرص المتاحة في البيئة المحيطة، على وفق ما أوضحته المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتبيّن من خلال العوامل التكنولوجية والبيئية والقانونية.

5. الخاتمة:

يعتبر نموذج PESTEL من أكثر النماذج ملائمة لمعرفة تأثير المتغيرات الخارجية المحيطة ببيئة أعمال المؤسسات عامة بما في ذلك الوقفية، باعتباره أداة تحليل غاية في الأهمية تمكّن من تبيّن ومعرفة ما يحيط بصناديق الوقف النقدي قبل المغامرة بإنشائها، كما تقدّم.

1.5. النتائج:

نخلص من خلال ما تقدّم إلى نتائج تدعو دعوة مقترنة بقرائن وحجج علمية إلى إنشاء صناديق وقف نقدية في الجزائر وتوفير وسائل التعبئة لأداء رسالتها الخيرية الاجتماعية، هي الأتية:

– نموذج PESTEL نموذج سداسي الأبعاد مجال اهتمامه متغيرات البيئة الخارجية، أعطت دلالة واضحة واستكشفت أغلب المتغيرات ذات التأثير الإيجابي أو السلبي على إنشاء وتمويل الصناديق الوقفية النقدية.

– النظر إلى العوامل السياسية (Political factors) أعطى انطباعا حسنا تجاه إنشاء صناديق الوقف النقدي، فكما مرّ فإن استقرار الحالة السياسية والأمنية في الجزائر، ورغبة الحكومة في الإصلاح الاجتماعي، وإنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة، كلها عوامل تدعو إلى إنشائها وتحث على تمويها.

– أما المتغيرات الاقتصادية (Economic factors) فسعر الصرف المنخفض مما يحفز الأجانب على تمويل الصندوق، كما أنَّ ارتفاع الدخل الوطني ونصيب الفرد من الدخل وانخفاض البطالة وارتفاع إجمالي الادخار مما يؤثر إيجابا على تمويل الصندوق أيضا، غير أن تذبذب صافي الضرائب وتذبذب القوة الشرائية بين الارتفاع والانخفاض مرة مرّة مما قد يثبط التمويل ويبعد الأفراد عن الاقبال على الصناديق الوقفية، لكن هذا مردود بغلبة توجّه نفسية المواطن الجزائري نحو التبرع وحبه للخير والتعاون في أحلك الظروف وأصعبها.

– ومن جهة أخرى أبانت العوامل الاجتماعية (Social factors) أن عادات الجزائريين وأخلاقهم ووقائعهم تدل بما لا يدع مجالا للشك على أنّها معينة على إنشاء وتمويل الصناديق الوقفية النقدية، واستئنس إذا شئت بتزايد أعداد الجمعيات وتمويلاتها، واستمرار التبرعات الأسبوعية في المساجد، وهذه أصدق الأدلة وأكثرها بيانا على نجاح مستقبل الصناديق الوقفية النقدية وبلوغ أهدافها الخيرية بتبرعات وأوقاف الجزائريين.

– ومن جانب التقنية خلصت الدراسة أن البعد التكنولوجي (Technological factors) ليس من العوامل التي إن فقدت فقد الصندوق وفشل إنشاؤه وتمويله، لكن وجودَ التقنيات الجديدة وانتشار التواصل الاجتماعي وتعميم الدفع الالكتروني مما يحفّز ويقوي ويسرّع نشر العمليات التمويلية والأنشطة الإعلامية للصناديق الوقفية.

– ويتلو العواملَ السابقة العواملُ البيئية (Environmental factors) فقد أظهرت الدراسة أنّ ثمّة عوامل بيئية معينة على إنشاء الصناديق وعلى تمويلها بداعي الدعم والإغاثة وتغطية ضروريات معيشة المتضررين وتلبية حاجيات المصابين، كما أن في مجالات البيئة فسحة ومجالا لاستثمار أصول الصندوق الوقفي النقدي.

– وبالنسبة لآخر عامل في هذا النموذج محلّ التطبيق، فتُبِين العوامل القانونية (Legal factors) أن إنشاء مؤسسة وقفية مستقلة متمثلة في الديوان الوطني للأوقاف والزكاة سنة 2021 هو أهم أمر قانونيٍ داعٍ لإنشاء صناديق وقفية وتمويلها واستدامة عملها وأثرها الخيري الاجتماعي.

– انشاء الصناديق الوقفية في نظر الباحث مسألة وقت فقط، ذلك أنّ العوامل الخارجية مناسبة ملائمة وليست مما يعرقل أو يعيق، كما أنّ الضرورة والحاجة داعية لذلك.

2.5. التوصيات:

وبعد هذه النتائج، لا يسعنا إلا أن نقدّم توصيات ومقترحات نابعة من نتائج هذه الدراسة، معزّزة للتوجّه والدعوة نحو إنشاء وتمويل صناديق الوقف النقدي في الجزائر، ومن ذلك:

– الاستجابة للتغيرات الحاصلة في مؤسسات وهيئات الأوقاف مع تحديث الترسانة الوقفية في الجزائر لإنشاء صناديق وقفية، والعمل أيضا بالأسهم والصكوك والاقتطاعات والوقف الالكتروني وما يجري مجراها.

– استغلال الإمكانيات القانونية الداخلية والخارجية للمؤسسة الوقفية، والتوجهات الاجتماعية الخيرية للجزائريين لإنشاء الصناديق الوقفية وتحقيق جمع تبرعات نقدية، استجابة للحاجات وتغطية للنقائص من الضروريات.

– الاستعانة بهذه الدراسة والاستئناس بها كبحث علمي قائم على أدلة منهجية علمية، بعدما ثبت صلاحية إنشاء الصناديق الوقفية، وضرورتها في التنمية الاجتماعية والمساهمة الخيرية.

– استكشاف الفرص والشدّ عليها للعمل بها والإفادة منها في إنشاء صناديق الوقف النقدي بالجزائر، وبالمقابل نوصي باجتناب التهديدات والمخاطر التي تضر وتعرقل، على وفق ما كشفه تحليل عوامل نموذج PESTEL.

– التواصل مع الجمعيات الخيرية لتبادل المعرفة والاطلاع على الواقع العميق، بحكم خبرتها واحتكاكها وتعاملها مع الأفراد ذوي الحاجة، لسدها وتغطيتها والعمل على تحسين جودة حياة المواطن والأسر الجزائرية.

– التواصل مع المجتمع مباشرة وفهم احتياجاته وتلمس نقائصه، بما يعين على إنشاء خطط حقيقة وأهداف واقعية، لتحقيق أقصى قدر من الفاعلية والتأثير الاجتماعي.

– الاهتمام بالدراسات المنهجية والتحليلات العلمية لتقييم الأثر الاجتماعي للمساهمات الوقفية، بما يدعم خطط ديوان الأوقاف الجزائري ومساراته، ليحصل التوجه نحو أنشطة أكثر تأثيرا وأفضل تغطية وإفادة.

6. قائمة المراجع

1) (APS) موقع وكالة الأنباء الجزائرية. (23 أفريل, 2022). *الدولة اتخذت اجراءات لتحسين مستوى معيشة المواطن وحماية قدرته الشرائية*. تم الاسترداد من موقع وكالة الأنباء الجزائرية (APS): https://www.aps.dz/ar/societe/124922-2022-04-23-22-46-03

2) ARPCE سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية. (1 سبتمبر, 2022). *الحظيرة الاجمالية للمشتركين النشيطين في شبكات النقال لكل متعامل*. تم الاسترداد من سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية: https://www.arpce.dz/ar/indic/mobile

3) Buye, R. (2021, February 01). *Critical examination of the PESTEL Analysis Model.* Retrieved from researchgate: https://www.researchgate.net/publication/349506325_Critical_examination_of_the_PESTEL_Analysis_Model

4) emeritus 26) .August , 2022 .(*What is Business Management: 5 Ways it Can Boost Growth* . تم الاسترداد من emeritus: https://emeritus.org/blog/what-is-business-management

5) Fosher, H. (2018, May 01). Understanding the Marketing and Management of trails using PESTEL Analysis. *thesis examined and approved in partial fulfillment of the requirements for the degree of Masters of Science in Recreation Management and Policy*. USA: University of New Hampshire, Durh.

6) Office National des Statistiques. (2019). *Résultats de l'enquête annuelle sur les salaires auprès des entreprises.* algerie: ONS.

7) Perera, R. (2017). *The PESTEL Analysis.* Sri Lanka: Nerdynaut.

8) Sandeep Kashyap 14) .may, 2023 .(*What is Business Management – Everything You Need to Know* . تم الاسترداد من proofhub: https://www.proofhub.com/articles/business-management

9) TRIVEDI, M. K. (2016, January 01). PESTEL TECHNIQUE -A TOOL TO IDENTIFY EXTERNAL RISKS IN CONSTRUCTION PROJECTS. *International Research Journal of Engineering and Technology (IRJET)*, pp. 380-402.

10) أحمد بن محمد الدردير. (2008). *الشرح الصغير للدردير مع حاشية الصاوي*. دار الفضيلة: الإسكندرية، مصر.

11) worldbank: البنك الدولي. (10 ماي, 2023). *البيانات المفتوحة*. تم الاسترداد من https://api.worldbank.org/v2/ar/country/DZA?downloadformat=excel

12) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (12 ماي, 2021). المرسوم التنفيذي رقم 179/21. *إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة*. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

13) زاير نصيرة. (31 12, 2013). القدرة الشرائية ومحدداتها الاجتماعية. *مجلة دفاتر علم الاجتماع*، الصفحات 158-170.

14) شيخ لابري. (2003). *الاقتصاد والمؤسسة*. الجزائر: الصفحات الزرقاء.

15) عبد القادر قداوي. (4 جويلية, 2018). متطلبات تصكيك موارد الصناديق الوقفية كآلية للنهوض بالدور التنموي للقطاع الوقفي في الجزائر. *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. الجزائر: جامعة الجزائر 3.

16) غول فرحات. (2012). *مدخل إلى التسيير*. الجزائر: دار الخلدونية.

17) لحسن عطا الله ، و عبد الرزاق بن حبيب. (31 ديسمبر, 2014). : تقييم بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *دفاتر MECAS*، الصفحات 300-322.

18) محمد سرور الحريري. (2016). *الأسس العلمية والقوانين المتبعة في إدارة منظمات المال والأعمال الدولية*. بيروت، لبنان: دار القلم للنشر والتوزيع.

19) محمد ليبا، و محمد ابراهيم نقاسي. (2009). قوانين الأوقاف وإدارتها: وقائع وتطلعات. *نظام وقف النقود ودوره في تنمية المرافق التربوية والتعليمية* (الصفحات 1-35). ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية بالمعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية.

20) هشام ريغي. (03 أفريل, 2020). ما بعد الوظيفة: الأجور والقدرة الشرائية في الجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجاريةجامعة المسيلة*، الصفحات 238-253.

21) هشام سالم حمزة . (2016). المؤتمر الإسلامي للأوقاف. *الوقف النقدي وتمويل الاستثمار الوقفي* (الصفحات 1-30). المملكة العربية السعودية: جامعة مكة المكرمة.

22) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2017). *موسوعة المعايير الشرعية*. البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).